الملتقى الدولي الرابع حول
"القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط" يومي
24-25 ماي 2017

الاستاد الدكتور: بوعريوة ربيع

جامعة أمحمد بوقرة *بومرداس*

كليـة العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

عنوان المداخلة: أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

مستخلص:

يمثل القطاع الفلاحي العمود الفقري لاقتصاديات الدول نظرا لما يلعبه من دور حيوي وفعال في النشاط الاقتصادي وهو قطاع يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى الى حد كبير لذلك تحتل التنمية الاجتماعية والاقتصادية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية نظرا لأهمية الفلاحة كمصدر أساسي للغذاء والمواد الأولية وشهد هذا القطاع تطورا كبيرا عبر مختلف مناطق العالم خلال الفترة الماضية، نظرا لما تم إدخاله من أساليب تكنولوجية حديثة و متطورة انعكست على أداء هذا القطاع بصفة عامة و زيادة إنتاجية المساحات من معظم المحاصيل الزراعية بصفة خاصة، كما يعتبر الركيزة الأساسية للتقدم و التطور و تحقيق الرفاهية، و الولوج إلى أرقى مستويات التنمية الاقتصادية لما يظفر به من إمكانات و قدرات إنمائية كبيرة.

الكلمات المفتاحية: الفلاحة، القطاع الفلاحي، التنمية الاقتصادية.

Résumé :

Le secteur de l'agronomie est considéré comme la colonne verticale de l'économie des nations. Vues à son importance, l'agronomie joue un rôle très important pour accélèrera la chaine de croissance économique, en effet le secteur de l'agronomie est très sensible par d'autres secteur comme l'industrie, donc il est le nerf et la principale ressources des produits alimentaires, et matières premières, c'est pour cela l'agriculteur a commencé d'utiliser les nouvelles technologies pour satisfaire le besoin mondial des produits alimentaires et matières premiers.

الملتقى الدولي الرابع حول

"القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط" يومي

24-25 ماي 2017

مقدمة:

نظرا للازمة العالمية للنفط التي شهدها العالم في منتصف سنة 2014، مما نتج عليها تدهور سعر البترول بصورة رهيبة في الأسواق العالمية، مما أدى أيضا الى حدوث خلل وعدم توازن ميزانيات الدول المصدرة للنفط، التي كانت تعتمد أساسا على العائدات البترولية.

تعتبر الجزائر أحد هذه البلدان التي تأثرت سلبا بهذا الانخفاض في الأسعار، مما جعل الدولة الجزائرية تأخذ بعين الاعتبار القطاع الفلاحي كأحد الاهتمامات الرئيسية والاستراتيجية لتعويض النقص في ميزان المدفوعات من جهة، والنهوض باقتصاد قوي خال من التبعية والوصول الى الاكتفاء الذاتي في القطاع الفلاحي من جهة أخرى.

إشكالية البحث: انطلاقا مما سبق ذكره وللأهمية البالغة للقطاع الفلاحي يمكن طرح السؤال الرئيسي كالآتي:

" هل يمكن للقطاع الفلاحي تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تشخيص وتحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر واهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية، للإلمام بكل ما يتعلق بأهمية ودور القطاع الفلاحي في تفعيل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

تشخيص المشاكل المختلفة التي يعاني منها القطاع الزراعي في الجزائر؛

اقتراح بعض الحلول للنهوض بهذا القطاع؛

الملتقى الدولي الرابع حول

"القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط" يومي

24-25 ماي 2017

اولا: الإطار النظري للفلاحة في الجزائر

1 -**مفهوم الفلاحة :**

يشمل مفهوم الفلاحة العديد من الأنشطة التي يمارسها الإنسان بغية تحقيق العيش الكريم، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تعريف الفلاحة توجد العديد من المحاولات الخاصة بإيجاد تعريف موحد بالفلاحة، بحيث تم تعريفها على أنها

جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني، وذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان[1]

كما تعرف الفلاحة أيضاً على أنها: "علم وفن صناعة وإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان"[2]

علم: لأنها تعتمد وتقوم على إجراءات وقواعد معينة

فن: لأنها قائمة بشكل أساسي على مهارات الفلاح وقدرته على الإبداع والابتكار في هذا المجال

2-مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات الاستراتيجية في الجزائر، وذلك نظراً لدا يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله لأن يكون عصباً حساساً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ومن أهمها:

الموارد الطبيعية: والمقصود بها الهبات التي منحها الله الانسان في الطبيعة وتتمثل باختصار في

% و 17.8 %-الأراضي الزراعية : وتشكل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين 16.5

من إجمالي المساحة الكلية المقدرة ب 2381741 كم 2، والجزائر بذلك تملك أراضي صالحة للزراعة يمكنها من تلبية احتياجاتها الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الغذائية الأساسية؛

-**الموارد المائية**: إن اتساع مساحة التَّراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسمين الشمالي والجنوبي، وتقدر الموارد المائية في الجزائر ب 20 مليار م 3، منها 13 مليار م 3 من الموارد المائية السطحية بالشمال، 7 مليار م 3 من الموارد المائية الجوفية (منها 2 مليار م 3 بالشمال و5 مليار م 3 في الجنوب)، وأن 75 % من هذه الموارد المائية قابلة للتجديد

---

[1] خديجة عياش، "**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للفلاحة 2000 -2007**)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010 / 2011 ، ص 19.

[2] عمر جنينة، مديحة بخوش، **"دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر"** الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيقُ التنمية المستدامة، كليةُ العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 16- 15 نوفمبر،2011 ، ص 08

الموارد البشرية: يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي لمختلف القطاعات الإنتاجية، وخاصة بالنسبة للقطاع الفلاحي، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لتحقيق الاستغلال الامثل للموارد والإمكانات المتوفرة. وتعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساساً في إنتاجها الفلاحي[3]

على العنصر البشري نظراً لأن معظم العمليات الفلاحية مازالت تنجز يدوياً، وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليات، مما جعل هذا القطاع يساهم بشكل فعال في

سياسة التشغيل بالجزائر

الموارد النباتية والحيوانية

الموارد النباتية: يعتبر الإنتاج النباتي من أهم مصادر الإنتاج الفلاحي، لما له من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان، توفير العملة الصعبة من خلال عائدات الصادرات في السلع الغذائية، أو من خلال توفير سلع محلية تحد من حجم الواردات الغذائية، بالإضافة إلى إمكانية استخدامها كمدخلات وسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، ولقد عملت الجزائر من خلال برامجها المختلفة على تطوير هذا الإنتاج وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب، البقوليات الجافة،

الحمضيات والكروم

الموارد الحيوانية: تتصف تربية الحيوانات في الجزائر بالتنوع، حيث نجد النظام التقليدي الذي يتلاءم مع الحيازات الفلاحية الصغيرة والواسعة الانتشار، إلى جانب النظم الحديثة للتربية والإنتاج المكثف، الذي يتسع ويتطور بشكل ملحوظ ويحقق نتائج بارزة أدت إلى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم الحمراء والبيضاء، بالإضافة إلى توفير فرص التشغيل وتخفيض البطالة الموسمية والمقنعة، ولقد جاء هذا التطور في الإنتاج الحيواني بفضل سياسة الدولة

التي أصبحت تشجع وتدعم القطاع الخاص، وتوفر كل الإمكانيات المادية والمعنوية للفلاحين، بالإضافة إلى دعم الشباب وخاصة أصحاب المؤهلات العلمية المتعلقة بالفلاحة في الاستثمار في هذا القطاع وخاصة في مجال تربية النحل والأغنام والأبقار، وتقديم الرعاية البيطرية والإرشاد الفلاحي في هذا المجال

3-أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، وذلك نظراً لأهميته المتعاظمة فيما: يخص دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال[4]

- توفير الاحتياجات الغذائية؛

---

[3] غردي محمد، "القطاع الزراع الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2011 / 201، ص ص 17 – 31.

[4] زرنوح ياسمينة،"إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة تقييمية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 / 2006، ص ص 34 -35.

- توفير الموارد النقدية بالعملات الصعبة؛
- تحقيق النمو في القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي مثلا؛
  -ترقية مجال الصناعات الغذائية
  -تقليص أو سد الفجوة الغذائية
-المساهمة في عملية التشغيل والقضاء على البطالة

وذلك بالإضافة إلى:

- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي: بحيث يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه "قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كماً ونوعاً، وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم"، أما الاكتفاء الذاتي فهو يعني سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا.

ونظراً لهذه الأهمية التي يحظى بها القطاع الفلاحي، كان لزاماً على الدول النامية عامة، والجزائر خاصة تبني استراتيجية فلاحية تنموية تهدف بالدرجة الأولى إلى معالجة جل المشاكل التي يعاني منها القطاع، ومن ثم العمل على تفعيل دوره في مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، والتي من أهمها سياسة التشغيل.

4-العوامل المؤثرة على قيام القطاع الفلاحي: اختلفت العوامل المؤثرة في قيام القطاع الفلاحي، فمنها ما ينسب إلى الطبيعة، ومنها ما ينسب إلى البشر.

4-1-العوامل الطبيعية: تشكل العوامل الطبيعية نظاما بيئيا يؤثر في النظام الزراعي، وهذا ما يؤيده الحتميون الجدد أصحاب نظرية الإمكانات البيئية من أن البيئة هي التي تحدد النشاط الاقتصادي في العالم.

: وأهم هذه العوامل[5]

الموقع: يؤثر الموقع في الإنتاج بصورة كبيرة، فعلى سبيل المثال تقع استرَاليا ونيوزيلندا في أقصى الشرق، وتبعد حوالي 18000 كيلومتر عن الأسواق التي تستورد منتجاتها في غرب أوروبا، لهذا تخصصتا في إنتاج سلع لا تتلف أثناء نقلها عبر مسافات طويلة، كما أن هذه السلع لابد وأن تكون خفيفة الوزن، صغيرة الحجم حتى تتفادى تحمل التكلفة العالية للنقل عبر هذه المسافات الطويلة. كما يجب أن تكون هذه السلع ذات قيمة مرتفعة حتى تستطيع تحمل تكلفة النقل. لهذا تخصصتا في إنتاج الصوف الذي تنطبق عليه الخصائص السابقة. وبالتقدم التكنولوجي واختَراع المبردات الكبيرة أضافت الدولتان تصدير اللحوم المتجمدة تحت حرارة 12 مئوية. وقد ساعد هذا التقدم التكنولوجي الأرجنتين الدخول إلى التجارة الدولية للمجمدات أيضا.

المناخ: يعتبر المناخ أحد العوامل الهامة التي تؤثر في الإنتاج الزراعي مباشرة، لما لها من عناصر متعددة تتفاعل مع بعضها في علاقات تؤدي إلى تسير عملية الإنتاج، وأهم هذه العناصر الضوء والحرارة والمطر والرطوبة والندى والثلوج والتبخر والضغط الجوي والرياح. ولكل عنصر من هذه العناصر لو تأثيره الخاص بشكل يفوق عناصر المناخ الأخرى فعلى سبيل المثال يؤثر

[5] محمد محمود إبراهيم الديب: الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة الخامسة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1986 ص 131.

الضوء بشكل مباشر على الإنتاج لأنه ضروري لإتمام عملية التمثيل الضوئي للنبات، فإذا كان الضوء كافيا أسرع النبات في عملية النمو وأعطي إنتاجا جيدا والعكس. مثال على ذلك القطن المصري والسوداني طويل التيلة لأنه بوصل في فصل النمو على كمية ضوء كافية تتَّراوح ما بين 2400 -2500 ساعة، في حين القطن الهندي لا بوصل إلا على 1500 ساعة ضوء لهذا هو من القطن قصير التيلة. وتؤثر الحرارة في نمو المحاصيل الزراعية ونضجها، وذلك لأنها تسهم في النشاط الحيوي للتربة، ويحتاج كل محصول إلى درجة حرارة عظمى ودرجة حرارة دنيا (صفر النمو) ينمو من خلالها. فمثلا هناك محاصيل تذبل وتموت إذا ارتفعت الحرارة عن المعدل العام لها كالقمح مثلا. لأن ارتفاع الحرارة يؤدي إلى التبخر وانخفاضها يؤدي إلى التجمد.

التربة: التربة هي العنصر الأساسي في النظام البيئي، فهي الطبقة الرقيقة التي تغلف سطح القشرة الأرضية بغلاف يستطيع النبات غرس جذوره فيه.

أشكال السطح: لو نظرت إلى خريطة السطح ستجد المعالم التضاريسية التالية: الجبال، السهول، الهضاب، الوديان والكثبان الرملية والأحواض. كذلك تؤثر المرتفعات على الزراعة من حيث الامتداد كجبال أطلس في الجزائر، أو فلسطين، وهو ما نطلق عليو ظل المطر. أو جبال الألب في أوروبا ما بين مواجهة للشمس ومعاكسة لها. وأخيرا نستخلص أن المناطق الوعرة مناطق طاردة للسكان.

4-2-العوامل البشرية: تشكل العوامل البشرية نظاما متكاملا يؤثر في النظام الزراعي من خلال تفاعل العناصر مع بعضها البعض، وأهم هذه العوامل:

العوامل الاجتماعية: يبلغ عدد سكان العالم اليوم أكثر من سبعة مليارات نسمة، وهذا زاد من تحمل الطبيعة لسد احتياجاتهم الغذائية، الأمر الذي أجهد التربة بشكل كبير، ولو استمرت الزيادة العالمية على ما هي عليه ستحل المجاعة في العالم ما لم يجد العالم الحلول المناسبة لذلك. ولو نظرنا إلى القوى العاملة في هؤلاء السكان نجدهم فريقين دول متقدمة تبلغ نسبة العمالة بها أكثر من 50 % من مجموع السكان، بينما في الدول النامية تبلغ النسبة 25 % من مجموع السكان.

التوزيع الجغرافي للسكان وكثافاتهم: ينتشر السبعة ملايير نسمة على بقاع المعمورة، والغريب أنهم يقطنون فوق الأراضي الخصبة، فكل منا يلمس ما يدور حوله من اعتداء على الراضي الخصبة مثال ذلك الهند التي يهدد الامتداد العمراني بها كثير من الأراضي الزراعية الخصبة، كذلك ادغال باكستان حيث تهدد الضواحي الجديدة للمدن الأراضي الخصبة التي تزرع أربع مرات في السنة. وينسحب هذا الحديث على معظم مدن العالم كالقاهرة ودمشق وذكار وعمان التي ابتلعت جميع الأراضي الخصبة للزراعة بسبب التوسع الأفقي للمباني. وإن لم يتوقف هذا الزحف فإن نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة سينخفض إلى 0.20 هكتار عام 2010، أي أقل من 2000 مترا. وتكمن الاشكالية في صعوبة زيادة المساحات الزراعية أفقيا.

التقدم التكنولوجي: يلعب التقدم التكنولوجي دورا كبيرا في استغلال الموارد، فأوروبا لا تغطي الغابات فيها سوى 1% مساحتها، ولكن يوجد بها أعلى مستوى لإنتاج الأخشاب بالنسبة للفرد في العالم نظرا لنشاط وتقدم السكان كذلك ما ازدهرت جانبي الأطلسي في أوروبا وأمريكا إلا بالتقدم التكنولوجي.[6]

المستوى الحضاري والمادي: مرتبط هذا بلا شك في العادات والتقاليد والتعليم والقدرة على إجراء البحوث العلمية لتطوير وتنمية الزراعة، على سبيل المثال لم تتغير تقاليد الفلاح الهندي والأفريقي منذ آلاف السنين، فقد ورثه منهم الزراعي من أسلافهم، ولم يدخلوا عليه أي تعديل، بل حافظو علية دون أي تطوير، على العكس من ذلك نجد الفلاح في الدول المتقدمة نجده يستخدم التكنولوجيا والأساليب العلمية في الزراعة، لهذا نجد أن غلة الفدان من الإنتاج تفوق عدة أضعاف ما ينتجه الفدان في الدول المتخلفة.

فكل هذه العوامل تؤثر في النشاط الاقتصادي. كما أن هذه العوامل تتأثر بالنظام السياسي السائد والنظام الاقتصادي المعمول به (اشتراكي – رأس مالي).

ثانيا-التطور التاريخي للقطاع الفلاحي في الجزائر:

1-واقع القطاع الفلاحي في الجزائر:

يعد القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فالدولة التي تهتم بقطاعها الزراعي لتضمن العيش الكريم لشعبها، من خلال تحقيق أقصى ما ممكن من الإنتاج الفلاحي، هي أمة جديرة بالاحترام لأنها تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي ويمكن القول أنو مهما كانت خلفيات الاستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحظى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثره بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى[7].

إذ تشكل الفلاحة في الجزائر قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني، ومن أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر الحبوب (القمح الشعير) التي تغطي هذه الفلاحة نسبة 45 %من المساحة الزراعية، كما تنتج الجزائر الحمضيات والكروم والخضر والبقول.

إلا أن الإنتاج الفلاحي في الجزائر يتأثر تأثيرا كبيرا بالتقلبات المناخية مما يجعله يتقلب من سنة إلى أخرى. وعموما فان الإنتاج الزراعي وخاصة الحبوب لا يغطي متطلبات الاستهلاك المحلي الأمر الذي يستوجب استراد كميات كبيرة.

2-أهم الإصلاحات التي عرفها القطاع الفلاحي:

يعرف الإصلاح الزراعي بأنه: " مجموعة الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تقوم بها السلطات العامة لإحداث تغيرات إيجابية في الحقوق المتعلقة بالأرض الزراعية، من حيث ملكيتها وحيازتها والتصرف بها، لينجم عن هذه التغيرات إلغاء احتكار الأرض الزراعية أو تقليصه وضمان توزيع أكثر عدالة في الثروة والدخول".

---

[6] محمد محمود إبراهيم الديب: **الجغرافيا الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[7] أحمد باشي،" **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**"، مجلة الباحث، عدد: 2،2003، ص: 108.

الملتقى الدولي الرابع حول

"القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط" يومي

24-25 ماي 2017

ولقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال الوطني حتى عام 2007، العديد من الإصلاحات والتغيرات مست بصفة خاصة هياكل التنظيم واستخدام عناصر الإنتاج الفلاحي، ويتمثل هذا الإصلاح أساسا في تنظيم ملكية الأراضي الزراعية وانعكاساتها على محيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتمثل اهم هذه الإصلاحات في:

-**نظام التسيير الذاتي** : بموجب مراسيم مارس و أكتوبر 1963 و التي كانت تهدف إلى تنظيم الأراضي الزراعية و كيفية استغلالها و إضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من قبل الفلاحين على الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرون، تم إنشاء نظام التسيير الذاتي و تأميم الأراضي الفلاحية حتى تنعكس كل ميولات و أهداف الفلاحين.

الثورة الزراعية: إن الثورة الزراعية ضرورة اقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الأراضي الفلاحية وانعدام الأرض بالنسبة للكثير من الفلاحين، بسبب انخفاض مستوى المعيشة وعدم قدرتها على تحديث الأساليب الزراعية المختلفة.

نظام إعادة الهيكلة الزراعية: جاء بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بتعاونيات قدماء المجاهدين، والذي من خلاله تم وضع الأطر والأدوات والكيفيات قصد تنظيم المزارع على أسس اقتصادية وخاصة كيفية استغلال الأرض والعقار.

نظام خاص بمنح الملكية العقارية في إطار عملية الاستصلاح: بناءا على القانون رقم: 83 -18 الصادر في 13 / 8 / 1983 المتضمن منح الملكية العقارية، جاء ليحرز تقدما بهدف زيادة ثروة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة.

نظام المستثمرات الزراعية الناجمة عن هيكلة أراضي التسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين: وفي سنة 1990 صدر قانون إعادة الأملاك المؤممة، حيث تم إرجاع 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق. وأمام الآثار السلبية التي أحدثها إلغاء الدعم الزراعي واستجابة لنداء الفلاحين وممثليهم قررت الدولة العودة لسياسة الدعم المباشر للفلاحين المنتجين عوض الدعم للجميع، وذلك من خلال جملة من الإجراءات والتدابير شملت تخفيض نسب الفوائد على القروض وإنشاء صناديق متخصصة للدعم (9 صناديق متخصصة تبعا لنشاطات فروع الإنتاج الزراعي)، مع تقديم إعانات (إعفاءات جبائيه وشبه جبائيه للفلاحين).

ثالثا: التنمية الاقتصادية

إن كافة الإجراءات التي تعنى بالتنمية الاقتصادية والتي يقوم بها المجتمع من أجل الوصول إلى مرحلة متميزة من الرقي، تعطي إنتاجا غزيرا ووافرا في الناتج القومي لاقتصاد البلد وذلك من خلال فترة زمنية ومحدودة وأن تكون الزيادة في الناتج القومي أعلى من الزيادة في عدد السكان لنفس الفتَّة الزمنية وأن يتَّرافق ذلك مع تطور في الجوانب الاجتماعية والثقافية و الخدمية وغيرها من الجوانب الأخرى التي تعد أمرا مهما في تحديد النمو السكاني ورفع اقتصاديات البلدان.

1-: أهمية التنمية الاقتصادية وأهدافها

إن التنمية الاقتصادية الشاملة هي عملية مستمرة وطويلة المدى فان التخطيط لها لا بد أن يكون على محور زمني طويل

ومدى يتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلدان.[8]

1-1-: أهمية التنمية الاقتصادية: إ ن التنمية الاقتصادية المنشودة، تعد جسر العبور إلى تحقيق التنمية الاجتماعية و ذلك من خلال توفتَ احتياجاتها وإمكانياتها المادية وقدراتها التأهيلية للقوة العاملة. لذلك فان برقيق التنمية الشاملة يتطلب الاهتمام بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية ودون انفصال بينهما. لذا فان تحقيق هذه الأهداف يتطلب تقسيمها على مراحل متصلة ومتتابعة يكمل بعضها البعض الآخر. كما أن تنمية الموارد الطبيعية المتجدد منها أو القابل للاستنفاذ وتوفير بدائل لها قبل نفادها يتطلب بعدا زمنيا واستراتيجية محكمة آخذة بعتُ الاعتبار المصلحة الوطنية العليا وهي النهوض بالاقتصاد الوطني إلى مرحلة يصبح فيها قادرا على المنافسة العالمية والارتقاء بالمستوى الاجتماعي المادي والفكري إلى أعلى درجة ممكنة.

1-2-أهداف التنمية الاقتصادي:

تتمثل اهداف التنمية الاقتصادية فيما يلي:

-تنشيط الطلب الكلي.

-دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل عن طريق رفع مستوى ا لاستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

-تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات ا لاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

مما سبق ذكره ان الهدف الرئيسي لسياسة التنمية الاقتصادية تتمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي كتخفيض معدلات البطالة.

2-دور القطاع الفلاحي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية:

يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الاقتصادية الهامة في الجزائر، من حيث مساهمته في: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات والواردات، ولما يستوعبه من حجم القوى العاملة الإجمالية، وهو ما نتناوله فيما يلي:

-المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

يحتل القطاع الفلاحي أهمية بالغة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج، الذي يعد من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد.

-المساهمة في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية:

تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية، مما نتج عنه تحسن مشاركة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستراد هذه المنتجات.

[8] مصالح الوزير الاول، "ملحق بيان السياسة العامة"، الموقع الإلكتروني http://www.premier-minister.gov.dz :، أكتوبر 2010.

الملتقى الدولي الرابع حول

"القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط" يومي

24-25 ماي 2017

-المساهمة في ترقية الصادرات:

تعد مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات مؤشرا آخرا من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني.

-المساهمة في ترقية الواردات:

إن زيادة كمية الإنتاج الفلاحي يؤدي الى تغطية الطلب المزايد وتخفيض حجم الواردات، غير أن ارتفاع اسعار معظم السلع الغذائية في الأسواق العالمية، نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع.

الخاتمة:

يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الاقتصادية الهامة في معظم دول العالم، وهذا الدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية. وفي الجزائر تشير الأبحاث الجديدة إلى أن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي ينمو بوتيرة أسرع من معظم القطاعات الأخرى.

وتضيف البحث أنه لا تزال الجزائر تنفق 200 مليار دينار على القطاع الفلاحي باعتباره أهم القطاعات في عملية التنمية الاقتصادية في بلادنا، نظرا للإمكانيات التي يتوفر عليها من موارد طبيعية وبشرية ونباتية وحيوانية، تؤهله لرفع عجلة التنمية من خلال زيادة الناتج الداخلي الخام وفي نصيب الفرد منه، وفي توفير مناصب الشغل للسكان خاصة في المناطق الريفية.

النتائج:

-تمثل القوة العاملة في القطاع الفلاحي نسبة معتبرة من القوة العاملة في الجزائر إلا أن فرص العمل المحققة خلال فترة تنفيذ التنمية الاقتصادية تبقى مؤقتة و متقلبة بالنظر لارتباط القطاع بالظروف المناخية و بسبب هجرة العمال نحو باقي القطاعات نتيجة لعدم جاذبية القطاع كتدني ظروف العمل مقارنة بباقي القطاعات.

-إن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع مستوى النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة يتطلب من الدولة إتباع استراتيجية طويلة المدى مبنية على مجموعة من السياسات والبرامج الخاصة بكل هدف وبالتالي فإنه لا يمكن لأي سياسة محددة المجال والموارد أن تحقق جميع هذه الأهداف.

التوصيات:

-العمل على تنويع مصادر تنويع القطاع الفلاحي من خلال إنشاء مصارف ومؤسسات مالية متخصصة وبالتالي التخفيف من العبء المالي الذي تتحمله الحكومة.

-تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي من خلال مواصلة الدعم المادي والمالي للمستثمرين كمواصلة سياسة الإعفاء الضريبي المعمول به في القطاع الفلاحي.

قائمة المراجع:

1-خديجة عياش، "**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للفلاحة 2000 -2007**)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010 / 2011 .

2-عمر جنينة، مديحة بخوش، "**دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر**" الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيقُ التنمية المستدامة، كليةُ العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 16- 15 نوفمبر،2011 .

3-غردي محمد، "**القطاع الزراع الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2011 / 201.

4-زرنوح ياسمينة،"**إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة تقييمية)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 / 2006.

5-محمد محمود إبراهيم الديب: **الجغرافيا الاقتصادية**، الطبعة الخامسة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1986.

7-أحمد باشي،" **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**"، مجلة الباحث، عدد: ،2003،

8-مصالح الوزير الاول، "**ملحق بيان السياسة العامة**"، الموقع الإلكترونيhttp://www.premier-minister.gov.dz :، أكتوبر 2010.